

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٠٦**

الجمعة، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينبا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما تشاوتشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ويشارك السيد دي ميستورا في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة لمجلس الأمن ٥٠٧ بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أشجع جميع المشاركين، الأعضاء منهم وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات الإعلامية كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية ١٥ دقيقة أو أقل من ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): إننا على اتصال مستمر، على مدار الساعة، مع الأمين العام وزملائي في الميدان ومع كل أولئك الذين لديهم نفوذ، نظرا لوقوع العديد من الأحداث، كما يعلم مجلس الأمن، خلال الأيام القليلة الماضية، وهي أحداث يبعث بعضها على القلق الشديد.

لقد قدمتُ إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٧ آذار/مارس خلال جلسة مشاورات بشأن حالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وذكرت، في ذلك الوقت، أنه لم يتم تحقيق أي وقف مستمر لإطلاق النار أو إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كافية في تلك المرحلة. وفي ١٢ آذار/مارس، قدم الأمين العام بنفسه تقريرا شفويا إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وعن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تهيئة مثل تلك الظروف، مستخدما مساعيه الحميدة أو جهود فريقه، بمن فيهم نحن (انظر S/PV.8201). وأكد الأمين العام كذلك أن من واجب كل الأطراف وجميع أولئك الذين لديهم نفوذ في المجلس وفي عملية أستانا وفي الإطار الأوسع للفريق الدولي لدعم سورية العمل على تنفيذ القرار في جميع أنحاء سورية من دون تأخير.

وأود أن أطلع المجلس على ما وصلنا إليه بشأن هذه المسألة منذ ذلك الحين، أي منذ أن قدم الأمين العام تقريرا شاملا للغاية في اليوم التالي لحلول الذكرى الحزينة لبداية النزاع. إننا ندخل السنة الثامنة. وفي كل ما نفعله في سياق النزاع المروع، كانت بوصلتنا – وظلت كذلك وينبغي لها أن تظل كذلك وأنا أعلم أن المجلس يشاطرنا نفس الرأي – هي أبناء الشعب السوري، أينما كانوا، والذين يقولون لنا إنهم ضاقوا ذرعا بالنزاع وضاقوا ذرعا بالطريقة التي يتضرر بها المدنيون في خضم النيران المتبادلة بين المتقاتلين. تلك هي بوصلتنا. ومن ثم، فكل ما نفعله في هذه الأيام وأي ما نقترحه، بما في ذلك دورنا التيسيري الحالي، تشكله على الدوام الاحتياجات العاجلة للمدنيين العاديين – نساء وأطفالا ورجالا.

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، شهدت الأيام القليلة الماضية عقد مزيد من الاجتماعات بين الاتحاد الروسي وجيش الإسلام في ضواحي دوما، وهو أقصى جيب إلى الشمال من بين الجيوب الثلاثة التي تسيطر عليها المعارضة في الغوطة الشرقية. وأسفر ذلك العمل عن وقف ضعيف وهش لإطلاق النار بين الحكومة والجيش الروسي وقوات جيش

الإسلام، والذي لا يزال قائما الآن بصورة عامة لليوم السادس. ويحدونا الأمل في أن يستمر، على الرغم من الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش الإسلام في مناطق أخرى خارج دوما، مثل قرية ريحان. وبعبارة أخرى، تم تفعيل وتنفيذ المحادثات والمناقشات ووقف إطلاق النار مع جيش الإسلام في دوما، ولكن ليس في غيرها.

غير أن هذا المكان ليس إلا جزءا واحدا من الغوطة الشرقية. فعلى سبيل المثال، لم يتم تنفيذ وقف مماثل لإطلاق النار في بقية أنحاء الغوطة الشرقية أو في أي مكان آخر، والوضع هش للغاية. وأفهم أنه، في نفس هذه اللحظة التي أتكلم فيها، يجري عقد بعض الاجتماعات الحساسة بخصوص متابعة الترتيبات المتعلقة بدوما. لذا، فلنعقد الأمل على أن يستمر وقف إطلاق النار، إذ أن ذلك سيكون على الأقل خبرا سارا واحدا في خضم أخبار سيئة جدا.

وتواصل الأمم المتحدة عمليا تعرض مساعيها الحميدة، غير أن الجهود الرامية إلى تيسير إجراء اتصالات مجدية بين الاتحاد الروسي وفيلق الرحمن أو أحرار الشام لم تحقق نتائج بعد. وهما قوتان مهيمنتان في الجيبين الآخرين من جيوب الغوطة الشرقية – في حرستا وفي محيط كفر بطنا وعين ترما وعربين وزملكا وجوبر، على التوالي. وفي هاتين المنطقتين الأخريين، لم نر أي وقف يذكر لإطلاق النار. وعوضا عن ذلك، شهدنا القوات الحكومية وحلفاؤها يواصلون التصعيد بصورة متضافرة ضد هذين الجيبين بشن هجمات برية سريعة مصحوبة بقصف وغارات جوية. ووردت للتو أنباء تفيد بأن سوقا عاما في ناحية كفر بطنا قد تعرض للقصف. ولا بد لنا، بالطبع، من التحقق منها حيث أنها أنباء جديدة.

غير أن هناك مرة أخرى، للأسف، العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. ونشهد كذلك قصفا متواصلا مصدره هذان الجيبان في الغوطة الشرقية تجاه مناطق مدنية في دمشق، مرة أخرى. كما نسمع أن الناس داخل الغوطة الشرقية يطلبون من الأمم المتحدة والمجلس والدول الأعضاء ذات النفوذ الضغط على جماعات المعارضة المسلحة من أجل السماح للمدنيين بالمغادرة، والضغط على جميع الأطراف من أجل وقف إطلاق النار وحماية السكان الذين لا يريدون المغادرة ويريدون البقاء. وخلاصة كل هذا أن الكثير جدا من المدنيين يعانون وأن عددا كبيرا جدا منهم قد ماتوا في هذه المنطقة.

وأود أن أقول أولا أن الأمور لا يجب أن تكون على هذا النحو. فالمفاوضات التي جرت في دوما في الأيام القليلة الماضية تبين أن ثمة طريقة لتهيئة الظروف المواتية للمضي قدما في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وكما فعلنا حتى الآن، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم مساعيها الحميدة إلى جميع الأطراف لتيسير مزيد من الانخراط من هذا القبيل بغية تقديم إسهام ملموس في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع مناطق الغوطة الشرقية. والأمم المتحدة ليست مستعدة لتيسير إنذارات نهائية من أي من الجانبين. وهي تقف على أهبة الاستعداد لتيسير المناقشات ووقف لإطلاق النار وعمليات الإجلاء. وفي الوقت نفسه، فقد تصاعد العنف في العديد من المناطق السورية حيث لا يوجد وقف لإطلاق النار نتكلم عنه. وفي عفرين، تواصل القوات الحكومية التركية وحلفاؤها المسلحون التقدم بسرعة. وتلقينا أيضا تقارير عن قصف في الفوعة وكفريا المحاصرتين – القريتين الواقعتين تحت سيطرة المعارضة منذ فترة طويلة. وهناك أيضا ضربات جوية في إدلب وهجوم جديد للمعارضة المسلحة في حماة. ووقعت أيضا اشتباكات وغارات جوية في درعا، جنوب سورية.

إن كان الوقت قد حان الآن للتهدئة، فعلى مجلس الأمن أن يقنعني بأن هناك تهدئة بالفعل. ما نراه على الخريطة يبدو عكس ذلك – تصعيد. وأود أن أعيد التأكيد على أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا يمكن تطبيقه بالتجزئة. إنه ليس لائحة

يتم الاختيار منها. إنه ينطبق على جميع الجماعات الإرهابية في أنحاء سورية غير المدرجة على قوائم مجلس الأمن. وأود أيضا أن أكرر كلمات الأمين العام الذي ذكر أنه حتى جهود مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس لا تلغي الالتزامات بموجب القانون الدولي.

وأنا على يقين من أن الفرصة ستتاح لأعضاء المجلس فرصة لسماع إحاطة إعلامية من السيد مارك لوكوك. في غضون ذلك، وإذ أتيحت لي الفرصة لإحاطة المجلس اليوم، اسمحوا لي أن أقدم بعض المعلومات عن الحالة الإنسانية. في ١٣ آذار/مارس، راقبت الأمم المتحدة إجلاء ١٤٧ مدنيا، بما في ذلك ١٠ حالات طبية حرجة – معظمهم من النساء والأطفال من دوما التمسوا المأوى في ريف دمشق. وبناء على نتائج المناقشات والاجتماعات بين الجيش الروسي وجيش الإسلام، التي يسرتها الأمم المتحدة، قام أيضا الزملاء في الأمم المتحدة، في ١٥ آذار/مارس، بإيصال قافلة من المساعدات الغذائية إلى دوما من أجل ٢٦ ١٠٠ من المحتاجين. وجرى أيضا إجلاء حالات طبية أخرى.

ولنكن صادقين ونقر بأن الجهود الإيجابية موضع ترحيب بصفة عامة وطال انتظارها، لكنها لا تزال محدودة. يحتاج المدنيون إلى المزيد، بما في ذلك اللوازم الطبية والخاصة بالرعاية الصحية واستعادة المياه ووصول السلع التجارية وحرية التنقل. ولا بد من أن يكون أعضاء المجلس قد اطلعوا على التقرير الذي ذكر فيه السيد بيتر ماورر، الذي اجتمع مع بعض الناس في الغوطة الشرقية، أنهم يطلبون فحسب الحصول على المياه. إنهم يحتاجون المياه فقط. وتحدث زملاؤنا في المجال الإنساني الذين دخلوا تلك المناطق عن أنهم رأوا الجوع والعوز الشديد والفقر والوجوه المنهكة واليأس في كل مكان. وحتى بالنسبة لذوي الخبرة، شأن زملائي في المجال الإنساني، فإنها حالة لا يمكن تحملها حيث الناس على حافة الانهيار على بعد بضعة كيلومترات – ٢٠ دقيقة بالسيارة – من دمشق. ولأكن واضحا، هذا في دوما فقط – وهي منطقة شهدت بضعة أيام من وقف إطلاق النار وتحسن إيجابي في وصول المساعدات الإنسانية. هل يمكننا أن نتصور الحالة في أماكن أخرى؟ وبعبارة أخرى، في الجيبين الآخرين في الغوطة الشرقية جنوبا، لم نر أي وقف لإطلاق النار نتكلم عنه، ونقتبس كلمات الأمين العام، ما زال الناس يعيشون في جحيم على الأرض.

قتل العشرات وترك الجرحى دون علاج لأن الأخصائيين الصحيين لم يتمكن من الوصول إليهم بسبب الغارات الجوية التي لا هوادة فيها. وسمعنا مزاعم جديدة عن استخدام الأسلحة المحرقة في مناطق حضرية مختلفة وعن استهداف المرافق الطبية منذ ١٢ آذار/مارس، فضلا عن مزاعم جديدة ومثيرة للقلق باستخدام غاز الكلور في تلك المناطق. وكما ذكر الأمين العام، لا يمكننا التحقق بشكل مستقل من هذه الادعاءات، لكن لا يمكننا أيضا ولا ينبغي لنا تجاهلها. كما تلقينا تقارير عن تشرد آلاف الأشخاص، بعضهم يتحرك إلى الغوطة الشرقية وكثير غيرهم يخرجون جماعيا في مجموعات كبيرة، نتيجة لتقدم الحكومة السورية في حماة ونوريا وفي سقبا.

ووردت تقارير أيضا عن عمليات إجلاء لم تراقبها الأمم المتحدة، بما فيها من مسرابا ومناطق أخرى. لم تكن الأمم المتحدة موجودة لمراقبة عمليات الإجلاء ولا تستطيع عددها على وجه الدقة. ونحث الأطراف على أن جميع عمليات الإجلاء يجب أن تجري وفقا لأعلى معايير الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسواء اختار المدنيون البقاء أو المغادرة، يجب حمايتهم من الهجمات وحصولهم على ضروريات البقاء على قيد الحياة. يجب أن يكونوا آمنين ويدخلون طوعا إلى مكان اختيارهم. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين – أولئك الذين يختارون البقاء وأولئك الذين يرغبون في المغادرة.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء محنة المدنيين في جميع أنحاء سورية. إنهم يشملون المشردين، فضلا عن ٣ ملايين تقريبا في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرين وسط التصعيد في إدلب وحماة وحلب ودرعا. يطالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) جميع الأطراف برفع الحصار فورا عن المناطق المأهولة بالسكان. وحتى اليوم، لم يحدث هذا. ووفقا لزملائي، فإن الحالة في عفرين مثيرة للقلق بوجه خاص. تلقينا تقارير عن تشرد عشرات الآلاف داخل عفرين وإلى تل رفعت القريبة والقريتين المحيطتين، نبل والزهراء، ومناطق أخرى في محافظة حلب.

وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وقيود مفروضة على حرية التنقل بالنسبة للعديد من الأعداد الكبيرة من المدنيين الذين يسعون إلى مغادرة المدينة. وأحث جميع الأطراف على كفالة منح المدنيين الذين يسعون إلى مغادرة عفرين حق المرور الآمن. ومنذ ٦ آذار/مارس، أفيد بأن الناس في مدينة عفرين يعانون من نقص شديد في المياه إذ لحقت أضرار بمصدر المياه هناك جراء القتال.

وأود أن أضيف نقطة ذات أهمية خاصة جرى الكشف عنها في تقرير أخير. إن سلامة النساء السوريات مهددة بصفة خاصة عندما يتم إجلاؤهن عقب رفع حصار أو إنتهاء معركة. وتشمل التهديدات انتشار العنف الجنسي والجنساني، الذي تجرى توثيقه على نطاق واسع توثيق وأشارت إليه الجماعات النسائية. يجب أن تكون حماية المرأة وتلبية احتياجاتها في صدارة استجابتنا.

وفيما يتعلق بمسألة إنسانية منفصلة، شارك الفريق التقني التابع لي في ١٤ آذار/مارس في الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالمحتجزين والمفقودين، الذي عقد في أستانا. ومارسنا الضغوط على الجهات الضامنة لاتفاق أستانا في ذلك الاجتماع وقبله بشأن المسألة الحاسمة الأهمية، التي هي بالنسبة لنا، أحد الأسباب الرئيسية لحضور اجتماعات أستانا. إنها مسألة ظلت في مقدمة اهتماماتنا. لقد عرضنا استضافة أمانة دائمة بحيث يمكن توزيع المعلومات المتعلقة بالمحتجزين في جميع اجتماعات الفريق العامل. وحتى الآن، وافقت الجهات الضامنة فحسب على النظر في مقترحنا بشأن أمانة دائمة في جنيف لرصد مسألة المحتجزين، لكن لم يتخذ أي قرار نهائي. وسوف نكثف اتصالاتنا معها ومع الأطراف من أجل تسريع العمل بشأن تلك المسألة الإنسانية الهامة – بصراحة حاسمة الأهمية. ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن مسألة المحتجزين والمفقودين التي أثيرت لأول مرة في أستانا قبل عام، وللأسف، لم يحرز تقدم ملموس حتى الآن. إننا مدينون للأسر السورية على جميع جوانب النزاع التي طال انتظارها لسماع كلمة عن مصير أقاربها.

وعلى الرغم من أن منطق الحرب لا يزال سائدا بوضوح والقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا ينفذ كما ينبغي، فإننا، كما قال الأمين العام، نرفض تماما أن نفقد الأمل في رؤية سورية تنهض من وسط الحطام. إن الشعب السوري يستحق المساعدة. والشعب السوري شعب أبي. ويحب بلده. وينبغي أن نساعده على استعادة الحياة الطبيعية في بلده. وهناك أيضا، فإننا نأخذ في الحسبان الشعب السوري وتطلعاته المشروعة إلى تشكيل بلده في الأجل الطويل، بينما نواصل جهودنا السياسية – رغم ما نراه في الميدان – من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع. وهناك أيضا، فإن أصوات النساء في جميع أنحاء سورية اللواتي يعربن عن رغبتهن في القيام بدور مجد – مثلما يقع في المجتمع المدني لدينا – في المرحلة المقبلة من العملية السياسية يجب أن تُسمع.

ولذلك، واصلت مع فريقي التشاور، في سياق الجانب السياسي، على نطاق واسع وبشكل مكثف بشأن تشكيل اللجنة الدستورية في جنيف في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التنفيذ التام والكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في إطار العملية

السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف. وتحقيقا لهذه الغاية، نسعى إلى الاستفادة من الزخم المنبثق عن الإعلان الختامي لمؤتمر سوتشي، الذي يشدد على أنه ينبغي أن تكون لدينا لجنة دستورية في جنيف بمساعدة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نحيط علما بالبيان الصادر - اليوم حسبما أعتقد - عن دول أستانا الضامنة، التي أكدت فيه من جديد

”نتائج مؤتمر سوتشي، لا سيما بغية تشكيل اللجنة الدستورية وتيسير بداية عملها الأمم المتحدة في جنيف، بمساعدة الأمين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية في أقرب وقت ممكن.“

ومع ذلك، لا بد لي أن أكون صريحا. ويجب علي أن أبلغ المجلس بأننا في هذه المرحلة - بعد مضي شهر وأسبوعين على مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي - لم نتلق بعد المدخلات الكاملة بشأن مجموعة المرشحين لعضوية اللجنة الدستورية التي وضعت في سوتشي، من الدول الضامنة الثلاث. وأعتزم، بالتشاور الوثيق مع جميع الجهات المعنية، النظر بعناية في هذه المجموعة عندما نتلقاها، وفي مجموعات أخرى حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بغية تيسير إنشاء اللجنة الدستورية. كما يجب علي أن أبلغ المجلس، مرة أخرى، أنه لا يزال هناك بعض الأعمال الواجبة الجدية الذي يتعين القيام بها فيما يتعلق باستعداد الحكومة السورية للمشاركة في تنفيذ الإعلان الختامي لمؤتمر سوتشي والمضي قدما بشأن باللجنة الدستورية في جنيف. وقد أكدت ذلك للدول الضامنة المعنية مرارا وتكرارا في الأسابيع الأخيرة، ولا زال على نحو مماثل أعرب بوضوح عن استعداد الأمم المتحدة للتواصل مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة. فنحن بحاجة إلى مشاركتها فيها. ونحن بحاجة إلى المشاركة الشاملة لجميع الأطراف السورية.

وفي غضون ذلك، اتبعنا نهجا استباقيا في تقديم مقترحات مبتكرة بشأن كيفية التعجيل بتشكيل تلك اللجنة الدستورية.

ولا نزال نقيم مختلف الخيارات بشأن كيفية المضي قدما في المناقشات بشأن جميع السلال الأربع للعملية السياسية في جنيف. وعلى وجه الخصوص، من الواضح أنه يجب إجراء المزيد من المحادثات الجادة مع الحكومة والمعارضة وجميع أصحاب المصلحة السوريين والدوليين بشأن ما هو مطلوب من أجل تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يمكن فيها إجراء عملية دستورية وانتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف الأمم المتحدة، عملا بدستور جديد. ولما زلنا مصممين على إشراك جميع الأطراف.

وكما قلت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة، قبل شهر (انظر S/PV.8181)، فإن النزاع يمتد على نحو متزايد خارج حدود سورية، أو على الأقل قد يصير كذلك. ففي هذا الشهر، شهدنا ازدياد حوادث المواجهة الدولية المحتملة والحقيقية داخل سورية لا يمكننا التحقق منها بصورة مستقلة، ولكنها تثير قلقنا. ولذلك السبب بالضبط ينبغي لنا اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد السياسي. إن السوريين بحاجة إلى أن رؤية بعض التحرك الإيجابي فيما يتعلق بالعملية السياسية.

وسأحضر يوم الاثنين اجتماعا لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي هنا في بروكسل. وسأعود إلى جنيف يوم الثلاثاء. وسأحضر الاجتماع بدعوة من الممثلة السامية موغيريني، في سياق الجهود التحضيرية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمؤتمرهما الوزاري المشترك في بروكسل في نهاية نيسان/أبريل. وآمل أن يتيح المؤتمر فرصة هامة لتعزيز الدعم الدولي للشعب السوري من خلال الالتزامات الإنسانية. وآمل أيضا أن جمع عدد كبير من وزراء الخارجية سيتيح الفرصة أيضا لتنشيط الجهود الجماعية للمجتمع الدولي صوب السلام المستدام من خلال عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وفي الختام، أحض على الحذر. ويجب علينا أن ندرك أننا نشهد تطورات بالغة الخطورة في الميدان. إن هذه الأحداث تتطلب اتخاذ إجراء، والعالم في حالة قلق وترقب. ولا يزال يساورني القلق من أن المسائل المحددة التي نحاول إحراز التقدم بشأنها – القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) والمحتجزين واللجنة الدستورية – بحاجة إلى نمضي بها قدما بشكل أسرع وبأثر مجد أكثر مما ثبت أنه بمقدورنا القيام به حتى الآن. ووقف التصعيد يجب أن يحل محل ما نشاهده في الوقت الحاضر – اتجاها واضحا نحو التصعيد. وسأواصل السعي بابتكار وحزم إلى تيسير العملية السياسية على وجه عام. وكما قال الأمين العام يوم الاثنين، فإن الهدف النهائي هو مساعدة السوريين و

"رؤية سورية موحدة وديمقراطية وقادرة على تجنب التجزئة والطائفية، مع احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، ورؤية أبناء الشعب السوري يقررون مستقبلهم بحرية ويختارون قيادتهم السياسية." (S/PV.8201، صفحة ٦)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن امتناننا لجهوده الدؤوبة والهامة.

ونوافق على أن استمرار الصراع والحالة الإنسانية المؤسف في سورية يقوضان آفاق إحراز تقدم سياسي. وعدم المعاقبة على عدم الامتثال للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن يؤدي إلى تآكل الثقة اللازمة من أجل بناء السلام الدائم. وإذ نعرب عن عميق مشاعر التعاطف والتضامن مع الضحايا، نود الإشارة في الوقت نفسه إلى ما يساورنا من قلق إزاء تأثير النزاع السوري على الاستقرار الإقليمي، ومصداقية المجلس، وسير عمل النظام الدولي القائم على القواعد.

وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن المجتمع الدولي ينتظر التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، وإمكانية الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية اللازمة، والتوصل إلى اتفاق سياسي يمكن أن يحقق السلام الدائم في سورية، والمساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن يكون هناك المزيد من الأعذار، ولا مجال لمزيد من التأخير. ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، يجب أن ينفذ على الفور في الغوطة الشرقية، وإدلب، وعفرين، وركبان، والرقة، وفي جميع أنحاء سورية.

وينبغي لجميع الأطراف الالتزام بحل النزاع بالوسائل السلمية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وسيتطلب ذلك المشاركة البناءة للحكومة السورية وجماعات المعارضة في إنشاء لجنة دستورية، على النحو المتفق عليه في سوتشي. ونرى أن الدستور الجديد يجب أن يُصاغ بطريقة ترسي الأسس السياسية والمؤسسية اللازمة لتحقيق السلام المستدام في سورية.

ويجب على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع الارتقاء إلى مستوى الحدث في مواجهة خطورة الحالة ومنع حدوث مزيد من التدهور والتصعيد، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها. كما يجب على الضامنين لعملية أستانا تلبية التوقعات بالنظر إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقهم بحكم نفوذهم ومشاركتهم على أرض الواقع. ولا بد أن يسفر اجتماع الأمس في أستانا والاجتماع الذي سيُعقد في اسطنبول في أوائل نيسان/أبريل عن نتائج ملموسة، بما في ذلك بخصوص مسألة المحتجزين والمفقودين.

وتعتقد بيرو، بصفتها عضوا في المجلس، أن مسؤوليته تجاه الحالة الإنسانية المأساوية في سورية تستتبع إلزام جميع الأطراف المعنية بالنزاع، ولا سيما تلك التي لديها قدرة أكبر للتأثير على الأحداث في الميدان، بالامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتولي بيرو الأولوية لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وتشدد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة وجميع النزاعات والأزمات الإنسانية الأخرى في أي مكان قد تنشأ فيه.

ختاما، نعرب عن دعمنا لعمل السيد دي ميستورا من أجل تشجيع الحوار بين جماعات المعارضة السورية التي أعربت عن استعدادها للامتثال لوقف إطلاق النار وطرد الإرهابيين من الغوطة الشرقية، وبين سائر أطراف النزاع السوري.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر مبادرة عقد هذه الجلسة نظرا لخطورة الحالة على أرض الواقع. كما نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد دي ميستورا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

بينما نواصل السعي إلى إيجاد حل للحالة الإنسانية المأساوية في جميع أنحاء البلد، من المهم أيضا مواصلة الجهود السياسية. ونحن نعتقد جميعا أنه لا يوجد حل عسكري للمسألة السورية. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم وتشجيع المفاوضات بين الأطراف السورية وإقناع جميع الأطراف بأن الجلوس إلى طاولة المفاوضات والانخراط في حوار صريح ومباشر وجامع هما السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل يعالج شواغل الجميع. وفي عملية كهذه، يجب أن نكفل احترام سيادة سورية ووحدتها.

ونحن نؤيد الأمم المتحدة في مهمتها باعتبارها وسيطا في التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الضروري استئناف المفاوضات في جنيف ولا بد أن تفضي جميع مبادرات السلام الأخرى، بما فيها عمليتا أستانا وسوتشي، إلى استئناف المفاوضات في جنيف. ويجب أن تكفل النتيجة النهائية رفاه الشعب السوري. وسيكون تعزيز العملية السياسية في سورية صعبا دون القضاء على الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يظهر وحدته الراسخة من خلال تضافر الجهود والعمل وفقا لنفس المعايير من أجل مكافحة مختلف المنظمات الإرهابية العاملة في سورية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على المعلومات المستكملة التي قدمها.

إن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال بائسة. ونكرر دعوة الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى تيسير التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإمكانية الوصول المستمر وغير المشروط ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين كافة في جميع أنحاء البلد، عملا بالقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن المهم للغاية أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

كما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن الدول الضامنة لاتفاق وقف الأعمال العدائية قد أصدرت بيانا مشتركا بشأن تسوية النزاع وتوجهها المستقبلي، وذلك خلال اجتماع لوزراء الخارجية عُقد في ١٦ آذار/مارس في أستانا. ولا تزال كازاخستان ملتزمة بإحلال السلام في سورية. إن الحالة ليست بسيطة، ولكن لا يمكننا أن نستسلم. وقد اتخذت كازاخستان المواقف التالية.

أولا، نحن لا نؤمن بالحل العسكري، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلا. ونحن بحاجة إلى أن تتفق جميع الأطراف على حلول توفيقية جدية. إن أي نزاعات – وحتى أخطرها – تنتهي بالمفاوضات، ويجب علينا أن نسعى جاهدين إلى تحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام في سورية. ونحن على علم بالعديد من الأمثلة الممتازة على عمل الأطراف المتصارعة

في كثير من البلدان الأخرى معا على الرغم من المفاوضات الشاقة بغية تحقيق الرخاء المشترك لشعوبها.

ثانيا، تدعو كازاخستان الحكومة السورية وأحزاب المعارضة إلى البدء فورا في محادثات موضوعية بشأن الطائفة الكاملة من القضايا. وأستانا لا تتوقع حدوث أي معجزات سياسية أو دولية، ولكنها ترى بشائر عظيمة في اتباع نهج جماعي وعملي. وكازاخستان، من جانبها، ملتزمة التزاما راسخا بإنهاء المعاناة الشديدة المستمرة على مدار ثماني سنوات طوال.

إننا نعلم جميعا أن سورية تواجه اليوم تحديا مهما يجب ألا يؤدي بنا إلى طريق مسدود، ولكنه يتعين أن يتيح فرصا جديدة لتمهيد السبيل أمام إيجاد تسوية سياسية سلمية ودائمة للأزمة. ويحدونا الأمل في أن تتيح الجولة التاسعة المقبلة من المحادثات، المقرر عقدها في أستانا في أيار/مايو، فرصة لإنهاء الحرب. وفي هذا الصدد، سنحث الضامنين والأطراف السورية على التغلب على خلافاتهم عن طريق الحوار والتوصل إلى اتفاق نهائي، يغطي جميع جوانب المسألة.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر كوت ديفوار السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على الإحاطة التي قدمها بشأن آخر التطورات في العملية السياسية والحالة في البلد، وعلى عمله من أجل إيجاد حل للأزمة المستمرة.

إن الوفد الإيفواري لا يزال يشعر بالقلق إزاء تصاعد القتال، حيث نبتعد أكثر بمرور كل يوم عن التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات السياسية. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ما زلنا نشهد هجمات عشوائية وأعمال قصف في الغوطة الشرقية وفي مناطق أخرى من سورية، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين وتدمير هياكل أساسية هامة.

ولذلك، فإن بلدي يدعو مرة أخرى إلى وقف فوري للأعمال العدائية ويحث المجتمع الدولي على العمل معا من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويدعو ذلك القرار، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، إلى وقف الأعمال العدائية للأغراض الإنسانية لمدة ٣٠ يوما على الأقل لإتاحة إمكانية الوصول الآمن والدائم ودون عوائق أمام القوافل الإنسانية لإيصال الإمدادات الأساسية إلى سكان الغوطة الشرقية والمناطق الأخرى في سورية. وإذا نُفذ هذا الوقف المؤقت للأعمال العدائية، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تخفيف معاناة الملايين الذين يعيشون في محنة ويأس، كما يمكن أن يسمح باستئناف المحادثات السياسية بين الأطراف السورية في بيئة سلمية. وفي هذا الصدد، تأمل كوت ديفوار أن يؤدي اجتماع أستانا إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المواتية للنهوض بالعملية السياسية.

ويرحب بلدي بجميع المبادرات الرامية إلى إحياء الحوار بين الأطراف السورية ويشجع السيد دي ميستورا على أن يواصل، في إطار عملية جنيف، اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء اللجنة المسؤولة عن صياغة الدستور الجديد لسورية، على النحو المتفق عليه في الاجتماع الذي عُقد في سوتشي في الاتحاد الروسي.

وفي الختام، يحث وفد بلدي الأطراف السورية على إعطاء الأولوية للحوار الذي يشكل السبيل الوحيد لدفع العملية السياسية قدما من أجل التوصل إلى حل نهائي للأزمة، وفقا لخارطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذه هي قناعة كوت ديفوار العميقة التي تصب في مصلحة الشعب السوري.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي مستورا، الذي نؤكد من جديد دعمنا له في قيامه بمهامه.

وكما حدث في مناسبات سابقة، يود وفد بلدي الإعراب عن دعمه لمختلف الاجتماعات التي عقدت في سياقات مختلفة وعلى مختلف المستويات، مما سمح بإنشاء مناطق تهدئة، ووقف الأعمال القتالية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نظل مدركين للحاجة الملحة لإحراز تقدم في عملية سياسية تساعد على حل النزاع في سورية، لكي يتمكن الناس من العودة إلى العيش في سلام.

ولهذا السبب، نؤكد مرة أخرى الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي في ٣٠ كانون الثاني/يناير. وركز على تعزيز العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لا سيما من خلال صياغة دستور جديد من جانب لجنة دستورية، نعتقد أنها ينبغي أن تكون تمثيلية ومحايدة. ونشدد على وجه الخصوص على أنه ينبغي الاتفاق في المحادثات التي تدعمها الأمم المتحدة في جنيف، على الولاية والاختصاصات والسلطات والنظام الداخلي ومعايير الاختيار لتشكيل اللجنة.

وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا بأن المبادئ المتفق عليها في مؤتمر سوتشي ستؤدي إلى التزام قوي من جانب الأطراف باحترام وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفي سياق حقها في اختيار سياستها السياسية الخاصة ونُظمها الاقتصادية والاجتماعية، بدون ضغوط أو تدخل خارجي. ونحن على يقين من أن العملية السياسية سوف تستأنف نتيجة لتلك الحوارات.

لكن، ورغم التقدم الذي أحرز في المجال السياسي، فلا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الحرجة للشعب السوري. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعقد اجتماع أستانا ونتائجه، ونأمل أن تطبق تلك الاتفاقات السياسية في الميدان. كما نعرب عن أكبر آمالنا في نجاح مؤتمر القمة الذي سيعقد قريبا بين الممثلين الرفيعي المستوى لتركيا وإيران والاتحاد الروسي. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأكيد اتفاقات أستانا ومناطق إزالة التصعيد بهدف الحد من العنف والتصدي لاحتياجات أسر الأشخاص المحتجزين والمختطَفين والمختفين.

ويواجه المجلس مرة أخرى التحدي المتمثل في البقاء موحدا ودعوة الأطراف المعنية إلى توحيد القوى والحفاظ على قوة دفع محادثات أستانا والعملية السياسية في سوتشي، من بين أمور أخرى، والتي يجب أن تقوي نتائجها عملية جنيف. ونأمل أن تعزز هذه المنتديات للحوار نقاط التقارب والتوافق من أجل الحد من أعمال العنف، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية الضرورية للغاية، ليس فقط من أجل عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة آمنة وكريمة، بل أيضا لتحقيق السلام المستدام في سورية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تبرهن الأطراف على استعدادها للسعي إلى تسوية النزاع الذي استمر لأكثر من ٨ سنوات.

وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء الأراضي السورية من أجل الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية والسماح بالإجلاءات الطبية العاجلة اللازمة. ونرفض أي محاولة للتشرذم أو الطائفية في سورية، ونؤمن بضرورة أن يكون الشعب السوري قادراً على تقرير مستقبله وقيادته السياسية بحرية في إطار سيادته وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل النزاع هو من خلال عملية سياسية شاملة ومتفاوض عليها ومتضافرة، يقودها الشعب السوري من أجل الشعب السوري، مما سيمكّن جميع الأطراف المعنية من التوصل إلى حل سلمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أذكّر مرة أخرى جميع المتكلمين بأن يحصروا مدة بياناتهم في خمس دقائق، من أجل تمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

السيد الجعفري (سورية): كنت قد نقلت إلى عناية أعضاء المجلس بتاريخ الثاني عشر من الشهر الجاري (انظـر S/PV.8201) سردا لما اتخذته الحكومة السورية من إجراءات لرفع المعاناة عن المدنيين السوريين على امتداد أراضي بلدي من جراء ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، وأؤكد لكم اليوم، مرة أخرى، بأن الحكومة السورية هي الأحرص على حياة مواطنيها وأنها مستمرة في اتخاذ كل الإجراءات لضمان أمنهم وسلامتهم.

وفي إطار هذه الجهود، قامت الحكومة السورية بفتح ممر آمن جديد في قرية حمورية في منطقة الغوطة الشرقية، والتي تم تحريرها من الإرهابيين يوم أمس، وذلك لمساعدة خروج المدنيين ممن كانت تتخذهم الجماعات الإرهابية دروعا بشرية، حيث خرج يوم أمس فقط الخميس ١٥ آذار/مارس أكثر من أربعين ألف مدني من الغوطة الشرقية عبر هذا الممر الإضافي الجديد ولجؤوا إلى حضن الدولة السورية التي قامت، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، باستقبالهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم تمهيدا لنقلهم بشكل آمن إلى مراكز إقامة مؤقتة مجهزة بكل المستلزمات الأساسية وليس في معسكرات وخيم. وبذلك يكون مجموع المعابر التي فتحتها قوات الجيش السوري بالتعاون مع مركز المصالحة الروسي ثلاثة معابر، هي ممرات حمورية وجسرين والوافدين. كما قامت الحكومة السورية يوم أمس أيضا بإدخال قافلة مساعدات مشتركة بين الهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة إلى الغوطة الشرقية، تتألف من ٢٥ شاحنة تحمل ٣٤٠ طنا من المواد الغذائية والطبية. وستستمر الحكومة السورية في تسهيل إرسال هذه القوافل كلما سنحت الظروف الأمنية بذلك.

وفي مقابل هذه الإجراءات التي تتخذها الحكومة السورية لحماية مواطنيها، لا تزال المجموعات الإرهابية المسلحة، وبتوجيه مباشر من حكومات الدول التي تأتمر بأمرها، تتخذ من المدنيين في الغوطة الشرقية دروعا بشرية وتمنعهم من الخروج عبر الممرات من خلال استهدافها هذه الممرات بالرصاص والقذائف.

ومن المستغرب أنه، أمام هذا العبء الكبير الذي تتحمله الحكومة السورية في تطبيق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لتلبية احتياجات المدنيين الخارجين من جحيم الإرهاب في الغوطة الشرقية، لم تنبر وكالات الأمم المتحدة العاملة في دمشق، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسها، ولا حكومات تلك الدول التي تباكت زورا وبهتانا على مصير مواطنينا المدنيين، إلى تقديم أي مساهمة مادية أو معنوية لتخفيف معاناة عشرات الآلاف منهم ممن فروا من براثن الإرهابيين. مائة ألف مدني تشردوا في عفرين ونحو مائة ألف خرجوا من الغوطة الشرقية، ولم نر أحدا يمد يد المساعدة لهؤلاء، تقريبا مئتي ألف مدني.

لقد قامت بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وفي إطار استغلالها المستمر لأليات عمل مجلس الأمن، بشن حملة تضليل ضد الحكومة السورية بهدف تشويه صورتها، وذلك عندما دعت دولتان من الأعضاء إلى جلسة غير رسمية لمجلس الأمن بصيغة آريا بتاريخ ١٢ من الشهر الجاري.

وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن منظمة الأمم المتحدة هي منظمة حكومات وليست مسرحا استعراضيا للعضلات، وأن إتاحة الفرصة للجماعات الإرهابية بما فيها ما يسمى بـ ”الخوذ البيضاء“ التابع لـ ”جبهة النصرة“ لاستخدام منبر مجلس الأمن يشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب. فضيحة الفضائح، أيها السادة أن إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة في دمشق قد طلبت السماح بإخراج ٧٦ عنصرا من ”الخوذ البيضاء“ من الغوطة الشرقية. لم يبالوا لعشرات آلاف المدنيين، وإنما أرادوا إخراج ٧٦ إرهابيا من جماعة ”الخوذ البيضاء“.

إذا كان مجلس الأمن حريصا فعلا على الاطلاع على حقيقة ما يجري في سورية، فإنه من الضروري دعوة بعض من

تبقى من أهلنا في مدينة الرقة ليتحدثوا أمامكم عن فضائح حرص هذا ''التحالف'' الخارج عن القانون على حياة المدنيين، وعن احترامه البالغ للقانون الدولي بعد أن سوى مدينتهم بالأرض وارتكب أفظع المجازر بحقهم، وعن قيامه بتقديم الحماية لأربعة آلاف عنصر من تنظيم ''داعش'' الإرهابي وتسهيل خروجهم من مدينة الرقة لإعادة استخدامهم في أماكن أخرى في سورية. مدينة الرقة بالنسبة لنا هي مدينة دريزدن بالنسبة لألمانيا.

على المجلس أيضاً دعوة بعض من أهلنا من مدينة عفرين ليتحدثوا عن التطبيق المثالي لأحكام القانون الدولي الإنساني والقرار ٢٤٠١ من قبل القوات الغازية التركية التي ترتكب أفظع المجازر بحق أبناء مدينتهم وقامت بتهجير عشرات الآلاف منهم.

على المجلس أيضا دعوة بعض العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى جلسة استماع علنية أمام مجلسكم هذا الأمن ليشرحوا تورط حكومات بلادهم في عملية تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم وتمويلهم وإرسالهم إلى سورية لارتكاب المجازر بحق الشعب السوري. طبعا، بعد أن تتم إعادة تدويرهم وتغيير تسميتهم وتعديلهم وراثيا ليصبحوا ''معارضة سورية معتدلة''.

على المجلس أيضا دعوة بعض من أهلنا الذين خرجوا من الغوطة الشرقية خلال الأيام الماضية ليتحدثوا عن الممارسات الإرهابية لـ ''جيش الإسلام'' و ''فيلق الرحمن'' و ''أحرار الشام'' الذين تحاول الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وعملاؤهم في مشيخات الخليج جاهدة تقديمهم على أنهم ''معارضة سورية معتدلة'' كي يتحدثوا عن كيفية قيام هذه المجموعات بقتل من يحاول منهم الخروج ومصادرة المساعدات الإنسانية والطبية وبيعها لهم بأسعار لا طاقة لهم بها.

على المجلس أيضا دعوة بعض من مواطنينا من بلدتي الفوعة وكفريا ليتحدثوا لكم عن الحصار الجائر الذي يتعرضون له منذ سنوات من قبل تنظيم جبهة النصرة بدعم مباشر من تركيا وقطر، ولكن يبدو أن آذان منظري الإنسانية هؤلاء وأولئك قد صُمّت وألسنتهم قد انعقدت عن الحديث عن معاناة هؤلاء المدنيين.

لو قامت الدول الغربية في المجلس التي تدعي زورا حرصها على حياة أبناء الشعب السوري بواحد في الألف مما يقوم به الاتحاد الروسي لاحترام أحكام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما كان الإرهاب ظهر أصلا في سورية وغيرها من الدول، ولا كان هناك مدنيون يعانون اليوم في الغوطة الشرقية ولا في حلب الشرقية ولا في حمص القديمة ولا في الرقة ولا في غيرها من المدن السورية.

لقد استثمرت هذه الدول الغربية في الإرهاب لتقويض العراق وليبيا واليمن والآن فشلوا في استثمار إرهابهم في سورية، وكأن لسان حالهم يقول إنه عندما تخيّر رعاة الإرهاب بين وحوشهم الإرهابية من جهة وبين الدولة السورية من جهة ثانية فإن هذه الدول ستفضل حكما الوحوش على الدولة السورية.

وختام، تعيد حكومة بلادي التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي أساسه الحوار السوري – السوري بقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. وقد أمضيت المئات من ساعات التفاوض مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا حول هذه الكلمات المهمة التي وردت في قراركم ٢٢٥٤ (٢٠١٨). وأذكر هنا بأن نجاح المسار السياسي وتحسن الوضع الإنساني بشكل ملموس سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجه في قائمه المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسميه لمواصله مناقشتنا بشان هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.